

الأذى، وهدي التطوع، إذا عطب قبل محله،⁽⁹⁴⁶⁾ دون نذر المساكين، فإنه لا يلزم فيه إلا قدر ما أكل خاصة.

فصل

ومن قاعدته أنه إذا كان⁽⁹⁴⁷⁾ في المسألة أربعة أقوال، وفي مسألة أخرى ثلاثة منها، ذكر المسألة التي فيها الثلاثة الأقوال، وذكر في المسألة الأخرى القول الرابع خاصة، كقوله في السرقة⁽⁹⁴⁸⁾: «وفي القناديل ثالثها حرز إن كان عليها غلق». فالقولان الأولان مفهومان من قاعدته؛ لأنه صدر الثالث بالثبوت، فعلم أن الأول منها أنها حرز وإن لم يكن عليها غلق ومقابله أنها ليست بحرز وإن كان عليها غلق، ثم ذكر مسألة الحصر⁽⁹⁴⁹⁾ فقال: «وفي الحصر⁽⁹⁵⁰⁾ رابعها إن ربط بعضها ببعض»⁽⁹⁵¹⁾، فأفاد أن [في]⁽⁹⁵²⁾ الحصر الثلاثة الأقوال التي في القناديل، وتزيد عليها بالقول الرابع. .

الفصل السادس عشر

في قوله وفيها

ومن قاعدة المؤلف⁽⁹⁵³⁾ أنه يكتب عن المدونة بقوله: وفيها، وإن لم يتقدم لها ذكر، وذلك لاستحضارها⁽⁹⁵⁴⁾ في الذهن وكثرة تداولها بين أهل المذهب. وقد قيل: المدونة بالنسبة إلى كتب المذهب كالفاتحة في الصلاة، تغني عن غيرها، ولا يغني غيرها عنها⁽⁹⁵⁵⁾.

(946) في (ت): إذا عطب قبله.

(947) في (ت): إذا ذكر.

(948) انظر جامع الأمهات ورقة 190 (ب).

(949) في (ح): الحصر.

(950) في (ت): مسألة الحصر.

(951) انظر جامع الأمهات ورقة 190 (ب).

(952) ساقطة من الأصل.

(953) في (ح) و(ت): ومن قاعدته.

(954) في الأصل: لا نحصارها.

(955) انظر ترتيب المدارك 300/3.